عملية بودابست

اجتماع الفريق العامل المواضيعي بشأن مسارات الهجرة القانونية: فهم التحديات والاحتياجات والفرص لتحسين هجرة اليد العاملة

الزمان: 7-8 أيار/ مايو 2024

المكان: إسطنبول، تركيا

ملخص (مسودة)

1. **دُعي ممثلو عملية بودابست من كافة البلدان المشاركة والمراقبة** لحضور الاجتماع الأول للفريق العامل المواضيعي بشأن مسارات الهجرة القانونية. وقد ضم الاجتماع **69 مشاركاً من 28 بلداً و7 منظمات**، هي ألبانيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بلجيكا، البوسنة والهرسك، كندا، جمهورية التشيك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، قيرغيزستان، الجبل الأسود، النرويج، باكستان، البرتغال، رومانيا، السويد، تركيا، أوكرانيا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، منظمة العمل الدولية، معهد سياسات الهجرة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنولف بيمونتي.

2. **خلفية الاجتماع وأهدافه:** تمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع المواضيعي بما يلي:

- فهم أولويات تنقل اليد العاملة واحتياجات السوق بالنسبة للدول المشاركة في عملية بودابست، بما في ذلك القطاعات المفضلة ومعايير المهارات؛
- تبادل الدروس وأفضل الممارسات من خلال الشراكات القائمة حول المهارات؛
- استكشاف فرص التعاون في مجال تطوير المهارات والشراكات.

بالإضافة إلى ذلك، هدف الاجتماع إلى استكشاف المبادرات الرائدة للمستقبل في إطار الفريق العامل المواضيعي المعني بالمسارات القانونية للهجرة.

3. **كان هذا هو الاجتماع الأول للفريق العامل المواضيعي المعني بمسارات الهجرة القانونية** الذي أنشئ في كانون الأول/ ديسمبر 2022. وقد دعا إلى عقده الرئيسان المشاركان للفريق العامل المواضيعي، إيطاليا وباكستان، بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بصفته ممثلاً لأمانة عملية بودابست.

4. تولى الرئيسان المشاركان للفريق العامل المواضيعي، باكستان وإيطاليا، وممثل الاتحاد الأوروبي (من خلال المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية)، ورئيس أمانة عملية بودابست (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة)، إلقاء ***الكلمات الافتتاحية***، فسلّطوا الضوء على أهمية تعزيز المسارات القانونية للهجرة واعتماد نهج شامل لحوكمة هجرة اليد العاملة.

5. أعقبت ذلك جلسة ***"لتهيئة الأجواء"*** تخلّلتها عروض تقديمية من خبيرين في معهد سياسات الهجرة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، عرضا خلالها مقدمةً شاملةً حول موضوع مسارات الهجرة القانونية. وقدم الخبيران أيضاً فكرةً عن الدراسات والمبادرات السابقة المتعلقة بعملية بودابست في منطقة طرق الحرير، وبالتحديد حول موضوع تنقل اليد العاملة والشراكات المتعلقة بالمهارات. كما ارتكزت المناقشات اللاحقة على الأهداف الرئيسية للاجتماع.

6. خلال بقية الاجتماع، شارك أعضاء الوفود في مناقشات حول المواضيع توزّعت على ثلاث جلسات رئيسية. فناقشت ***الجلسة الأولى، بعنوان: مسارات هجرة اليد العاملة - طرق ملموسة لتعزيز التعاون في مجال العمليات*** الطرق الملموسة التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكات في مجال هجرة اليد العاملة من منظور الدول الشريكة في عملية بودابست. خلال هذه الجلسة، أتيحت للمشاركين فرصة التفكير في العروض التي قدمها خبراء من السلطات الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد. وفي هذه الجلسة أيضاً، عرض ممثلو باكستان وإيطاليا وبنغلاديش وألمانيا أولويات العمل و/أو احتياجات سوق العمل الخاصة بكل بلد، فضلاً عن أحدث التطورات التي طالت الأطر السياساتية والمؤسسية ذات الصلة، والتحديات العملية المرتبطة بنسج شراكات حول هجرة اليد العاملة. وأظهرت المناقشة وجود روابط متزايدة بين البلدان المرسلة والمتلقية لليد العاملة، مما يهدف إلى تسهيل عمليات الهجرة بشكل أكثر سلاسة. وتبيّن أيضاً أن بلدان عملية بودابست تستثمر جهوداً كبيرة في تطوير قدراتها التشريعية والتشغيلية من أجل الاستعداد جيداً للتعامل مع ممرات هجرة اليد العاملة.

7. ضمن ***الجلسة الثانية: شراكات حول تنقل المهارات في الممارسة العملية***، ناقش المشاركون الممارسات المبتكرة والناجحة التي انبثقت عن الشراكات السابقة والحالية حول تنقل المهارات والأيدي العاملة. واستمع المشاركون إلى عروض تقديمية من الدول والمنظمات الشريكة في عملية بودابست. وقد تولى تقديم هذه العروض خبراء من مرفق شراكة الهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والممثلان الوطنيان للهند وأستراليا، بالإضافة إلى ممثل عن منظمة المجتمع المدني الإيطالية أنولف بيمونتي. فتعمقت العروض والمناقشات اللاحقة في كيفية إقامة التعاون بين الحكومات بشكل يتناسب مع قطاعات وصناعات ومهن محددة، وكيف يمكن دمج القطاع الخاص والقطاع التربوي في بلدان المنشأ والمقصد ضمن الخطط المعنية بالشراكات في مجال هجرة اليد العاملة.

8. ***خلال الجلسة الثالثة***، توزع المشاركون على **مجموعتي عمل مختلفتين** شاركتا في مناقشات منفصلة ومتزامنة حول الإجراءات الملموسة التي يمكن للفريق العامل المواضيعي لعملية بودابست المعني بالمسارات القانونية اتخاذها وتحويلها إلى مبادرات تجريبية ملموسة، بما يتماشى مع شعار عملية بودابست المتمثل بتحويل الحوار إلى فعل. **فناقشت مجموعة العمل الأولى موضوع تطوير المهارات**. وأدار المناقشة خبير من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الذي ركز على احتياجات العرض/الطلب في سوق العمل ضمن بلدان المنشأ والمقصد؛ والأطر/النماذج الحالية التي يمكن تكييفها أو تحسينها لتوطيد التعاون في مجال تطوير المهارات؛ فضلاً عن دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين عملية تطوير المهارات. **أما مجموعة العمل الثانية، فقد ناقشت موضوع شراكات المهارات**. وأدار المناقشة خبير من معهد سياسات الهجرة، ركز على قضايا المؤهلات والمواءمة بين المهارات وفرص العمل، بما في ذلك كيفية تعاون أصحاب المصلحة من البلدان المعنية بشكل أكثر فعالية لتحقيق هذه المواءمة بين القوى العاملة من جهة واحتياجات الصناعة من جهة أخرى، مع أمثلة عن النماذج الناجحة الحالية والتحديات ذات الصلة. وناقش الخبير أيضاً مسألة إصدار الشهادات والاعتراف المتبادل بالمهارات، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة من النماذج الحالية للاعتراف بالمؤهلات التي يحصل عليها المهاجر في بلده المنشأ، وكيفية إدماج المهاجرين المهرة في القوى العاملة ضمن بلدان المقصد.

وبنتيجة المداخلات والمناقشات حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، تم التوصل إلى الرسائل والتوصيات الرئيسية التالية في ما يتعلق بالإجراءات المستقبلية والتعاون في مجال هجرة اليد العاملة:

الرسائل والاستنتاجات الرئيسية

- **مسارات الهجرة القانونية**: المسارات القانونية ضرورية لمعالجة النقص في اليد العاملة وتحريك عجلة التنمية.
- **اتجاهات هجرة اليد العاملة**: هناك طلب متزايد على العمال المهاجرين، وخاصة في أوروبا، في مختلف القطاعات مثل الرعاية الصحية والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **الاعتراف بالمهارات والتدريب والاعتماد:** هناك حاجة متزايدة للتوحيد والاعتراف المتبادل بالمهارات. وقد سلط الاجتماع الضوء على العديد من الشراكات المستمرة والجهود القائمة لتدريب العمّال على اكتساب المهارات والاستفادة من إجراءات الاعتماد الدولي.
- **أهمية السياسات القائمة على الأدلة والأطر القانونية المتينة**: تعتمد آليات المواءمة المتينة على توافر بيانات دقيقة وتقييمات منتظمة. كما تعتمد فعالية السياسات بشكل عام على مرونتها وقدرتها على التكيف مع احتياجات السوق المتطورة. وفي هذا الإطار، لجأت عدة بلدان إلى إجراء تغييرات ومبادرات تشريعية لتسهيل هجرة اليد العاملة، بما في ذلك وضع أطر قانونية جديدة لتنظيم هجرة أصحاب المهارات.
- **تطوير المهارات والتدريب المهني**: يمكن مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل بنجاح من خلال مبادرات مشتركة لتطوير المهارات، مثل مبادرات الشهادات المزدوجة، ومواءمة المناهج الدراسية وتدريب "الشوط الأخير" في بلد المقصد.
- **الدور الحيوي للشراكات حول تنقل المهارات**: تُعتبر شراكات تنقل المهارات وغيرها من الحلول التعاونية التي تعزز التدابير ذات المنفعة المتبادلة، والتي تؤدي إلى إنشاء مبادرات قوية حول هجرة اليد العاملة، ذات أهمية بالغة لتعزيز الاتصال بين أسواق العمل.
- **مشاركة القطاع الخاص**: يمكن أن يساهم إشراك أصحاب العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في إضفاء الشفافية والفعالية على عمليات الهجرة وشراكات تنقل المهارات. وفي هذا الإطار، تم تسليط الضوء على أهمية مشاركة القطاع الخاص نظراً لدوره المحتمل في إنجاز معاملات التأشيرات وإقامة شراكات ناجحة في مجال التدريبات.
- **ظروف العمل اللائق:** سلط الاجتماع الضوء على أهمية ضمان ظروف العمل اللائق للمهاجرين، ورصد عملية التوظيف، وتأمين التدريب قبل المغادرة، مع تأمين الوصول إلى معلومات شاملة وموثوقة حول فرص العمل وظروف العمل في بلدان المقصد.

- **التحديات**: من التحديات التي تمت مناقشتها صعوبات الاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وعدم كفاية تبادل البيانات ومواءمة الوظائف، فضلا عن الحواجز الثقافية واللغوية التي تعيق عملية الاندماج.

توصيات بشأن الخطوات المقبلة بالنسبة للفريق العامل المواضيعي المعني بهجرة اليد العاملة

❖ دراسة إمكانية إطلاق مبادرات تجريبية ملموسة للتعاون في مجال هجرة اليد العاملة وشراكات تنقل المهارات، ضمن إطار الفريق العامل المواضيعي، على نحو يلبي احتياجات كل من بلدان المنشأ والمقصد ويضمن المنافع المتبادلة المتأتية عن هجرة اليد العاملة.

❖ التعمق في إمكانية استنساخ النماذج الناجحة الحالية عبر بلدان عملية بودابست من أجل:

- تطوير آليات قوية لتبادل البيانات وأنظمة متينة لمواءمة الوظائف مع المهارات، والاستثمار في برامج تدريب على المهارات ذات جودة عالية تراعي المعايير الدولية، وتنظيم دورات توجيهية شاملة للعمال المهاجرين قبل المغادرة وبعد الوصول.
- توحيد عمليات تقييم المهارات من خلال إنشاء مرافق مسؤولة عن تنظيم الاختبارات، وتحسين عمليات الاعتراف بالمهارات من خلال إبرام اتفاقات الاعتراف المتبادل وتوحيد المؤهلات.
- تعزيز تبادل البيانات والسياسات القائمة على الأدلة، واستخدام التكنولوجيا لتحليل أسواق العمل، وإصدار التنبؤات الدقيقة الخاصة بأسواق العمل ومواءمة الوظائف مع المهارات.
- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على المشاركة النشطة في التدريب والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تحسين الدعم للمهاجرين من خلال تنظيم دورات توجيهية شاملة وفرص مستمرة لتحسين المهارات، والتغلب على الحواجز الثقافية واللغوية لتحسين عملية الإدماج.
- ضمان مسارات الهجرة المستدامة والأخلاقية من خلال تنفيذ أطر ذات نوعية جيدة لبرامج الهجرة التي تدعم التوظيف العادل.

❖ استئناف الحوار في إطار الفريق العامل المواضيعي لعملية بودابست المعني بمسارات الهجرة القانونية لضمان استمرارية تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.